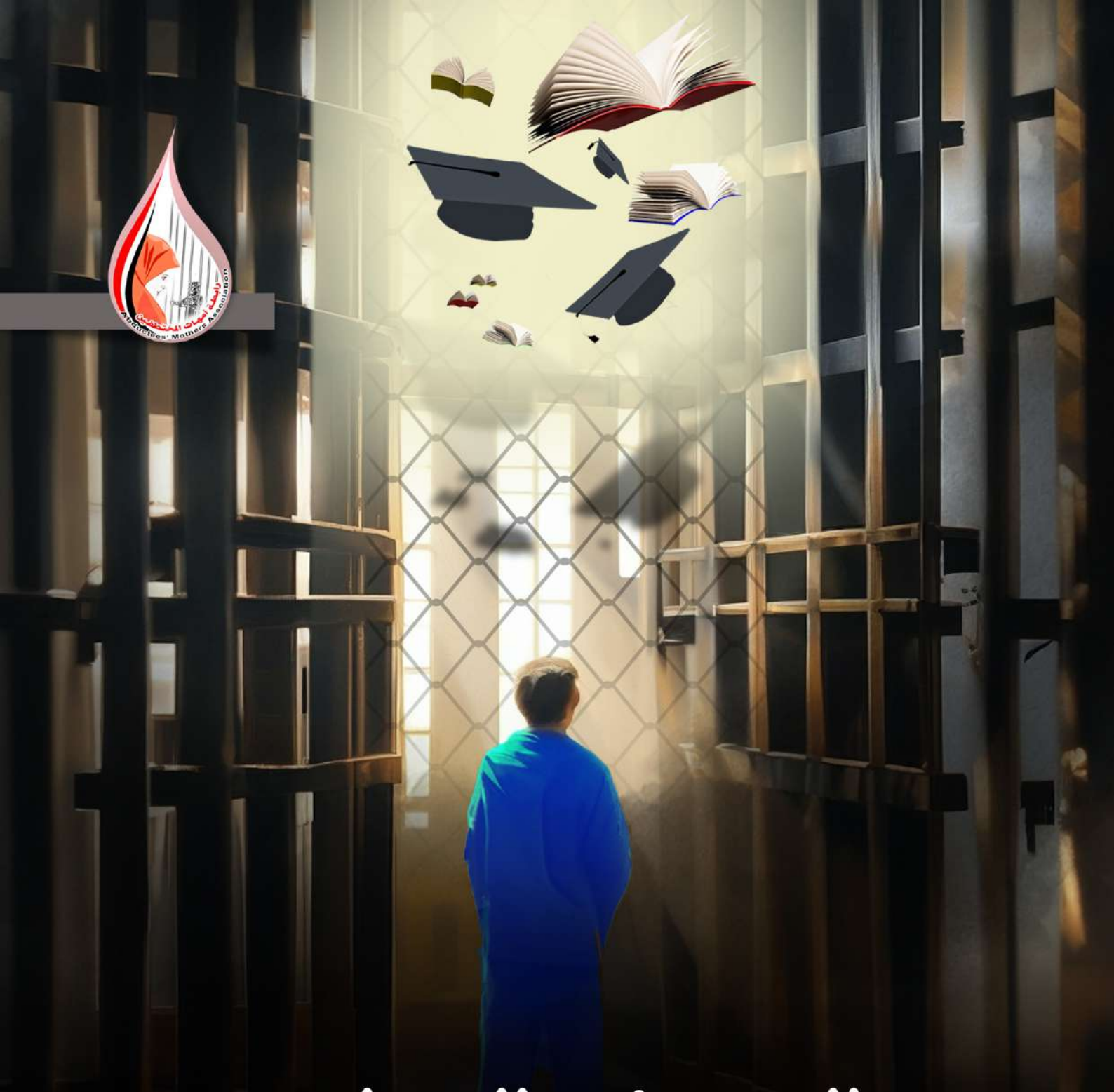

الحق في التعليم

تقرير حقوقي يوثق حالات حرمان المحتجزين تعسفًا
في سجون جماعة الحوثي من حقهم في التعليم

رابطة أمهات المختطفين

يناير 2024

رابطة أمهات المختطفين

#حرية_ولدي_اولا

من نحن

رابطة أمهات المختطفين منظمة حقوقية يمنية تشكلت من أمهات وزوجات وبنات المختطفين وناشطات يعملن في مجال الحقوق والحريات تأسست في (18 أبريل 2016) بتصريح من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، تعنى بالدفاع عن حقوق المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسرا، وبناء السلام ورفع الوعي الحقوقي في المجتمع اليمني .

رؤيتنا

الريادة في العمل الحقوقي والحريات وبناء السلام المستدام في اليمن.

رسالتنا

نسعى لبناء السلام وتحقيق الحرية والعدالة والإنصاف لضحايا الاختطاف والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والناجين ، وتقديم الدعم القانوني والنفسي لهم وذويهم مع مراعاة النوع الاجتماعي .

قيمنا

الإنسانية -العدالة -الحيادية -الشفافية -الاستقلالية -الشراكة

مجالات عملنا

حماية الحقوق المدنية -الدعم القانوني والنفسي -التدريب والتأهيل -رصد وتوثيق الانتهاكات - بناء قدرات المرأة لصناعة السلام

أهدافنا الاستراتيجية

1- السعي الحثيث للإفراج عن المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسرا لدى جميع الأطراف، وحشد الرأي العام المحلي والدولي لمناصرة قضيتهم .

2 - إيصال صوت عائلات الضحايا والناجين إلى العالم، ورفع مطالبهم إلى صناع القرار محليا ودوليا .

3 - السعي لإنصاف وتعويض الضحايا ، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات وتقديمهم للعدالة .

4 - بناء ذاكرة حقوقية والمساهمة في تعزيز سلطة القانون وبناء الوعي المجتمعي .

5 - العمل على دمج الناجين في المجتمع وإعادة تأهيلهم .

6 - المساهمة في تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام .

نطاق عملنا

تعمل رابطة أمهات المختطفين عبر مركزها الرئيسي في محافظة تعز وفروعها في عموم محافظات الجمهورية اليمنية، ومن خلال فريق واسع من الراصدين والمتطوعين والمناصرين للقضية .

تمنح للمعتقلين جميع التسهيلات الممكنة لمواصلة دراستهم أو عمل دراسات جديدة. ويُكفل تعليم الأطفال والشباب، ويجوز لهم الانتظام بالمدارس، سواء داخل أماكن الاعتقال أو خارجها

المادة 94 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب أغسطس 1946

يعرف التعليق العام رقم 13 للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي الهيئة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأطراف، الحق في التعليم على أنه:

حق من حقوق الإنسان في حد ذاته، وهو في نفس الوقت وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. والتعليم، بوصفه حق ا تمكين يا، هو الأداة الرئيسية التي يمكن بها للكبار والأطفال المهمَّشين اقتصاديا واجتماعيا أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر وأن يحصلوا على وسيلة المشاركة كليا في مجتمعاتهم.

وللتعليم دور حيوي في تمكين المرأة، وحماية الأطفال من العمل الاستغلالي والذي ينطوي على مخاطر، وكذلك من الاستغلال الجنسي، وفي تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطية، وحماية البيئة، ومراقبة نمو السكان.

ويُعترف بالتعليم بشكل متزايد بوصفه واحدا من أفضل الاستثمارات المالية التي يمكن للدول أن تستثمرها.

ولكن أهمية التعليم ليست أهمية عملية وحسب، فالعقل المثقف والمستنير والنشط القادر على أن يسرح بحرية وإلى أبعد الحدود هو عقل ينعم بمسرّات الوجود ومكافآته

https://www.ohchr.org/ar/specialrights-human-and-education-right-education/about

مقدمة

منذ بدء النزاع في اليمن في العام 2014 م بفرض جماعة الحوثي سيطرتها على العاصمة صنعاء شرعت الجماعة في اختطاف معارضيها والزج بهم في أماكن احتجاز سرية تفتقر إلى المعايير الأساسية المطلوبة لسلامة وصحة المحتجزين فيها والذين كانوا من مختلف الفئات، ومن أبرزها فئة الطلاب الجامعيين بل وطلاب المرحلة الثانوية، وحرم هؤلاء الطلاب من حقهم في التعليم طوال سنوات احتجازهم والتي بلغت ببعضهم ثمان سنوات ولا يزالون رهن الاحتجاز التعسفي.

وبالرغم من مطالبة هؤلاء الطلاب المحتجزين بإدخال الكتب والمقررات الدراسية والسماح لهم باستكمال تعليمهم إلا أن جماعة الحوثي رفضت بصورة قاطعة السماح لأي معتقل باستكمال دراسته، بل وعمدت في بعض الأحيان إلى احتجاز شهاداتهم السابقة ووثائقهم الدراسية وحرمانهم منها بعد الإفراج عنهم، مما اضطر غالبيتهم للبدء من جديد في الدراسة، في حين دفع ذلك بعض الطلاب الناجين من الاعتقال لترك الدراسة والانخراط في الأعمال القتالية بعد الإفراج عنهم.

يبحث هذا التقرير في ضمانات الحق في التعليم في القانون اليمني والمواثيق الدولية وبيان التناقض الجلي بين هذه القوانين والتشريعات والممارسات الفعلية التي تتخذ شكل سياسات ممنهجة لمنع التعليم عن المعتقلين في السجون، آملين أن نجد أثره في الضغط على جماعة الحوثي من أجل تمكين المختطفين لديها من حقوقهم المفترضة لهم ومن ضمنها الحق في التعليم.

الإطار القانوني :

الحق في التعليم في الدستور اليمني والقوانين الوطنية :

نصت المادة (54) من دستور الجمهورية اليمنية: التعليم حق للمواطنين جميعا تكفله الدولة وفقا للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتعليم في المرحلة الاساسية الزامي وتعمل الدولة على محو الامية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وت وفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات.

وفي قانون تنظيم مصلحة السجون الصادر وفق قرار جمهوري بقانون رقم (48) لسنة 1991 م

نصت المادة (3) : تهدف معاملة المسجونين داخل السجون الى تحقيق الآتي: -

1- اصلاح وتقويم وتأهيل المسجونين من خلال استخدام كافة الوسائل والمؤثرات التربوية والتعليمية والطبية والتدريب المهني والخدمة الاجتماعية والأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية.

كما نصت المادة (20) : يجب ان توفر قدر الامكان الوسائل المناسبة لمساعدة السجناء على الدراس ة داخل السجن وبدرجة رئيسية الأميين منهم، كما يجوز إتاحة الفرصة للسجناء الذين تتوفر لديهم الرغبة والإمكانية لمواصلة دراستهم ويجب أن يكون ذلك في داخل السجن فقط .

الحق في التعليم في المواثيق الدولية :

نصت المادة (104) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) :

1- تتَّخذ ترتيبات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك. ويجب أن يكون تعليم السجناء من الأ ّميين والأحداث إلزاميًّا، وأن يحظى بعناية خاصة من إدارة السجن .

2 - يجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عمليًّا، متناسقا مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء.

وورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (26) منه :

1 - لكلّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يوفَّر التعليم مجَّانا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائيُّ إلزاميًّا. ويكون التعليم الفنّي والمهني متاحا للعموم. ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعًا لكفاءتهم

2 - يجب أن يستهدف التعليم التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام

ونصت المادة (10) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية: يجب أن يراعى نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي.

ونصت المادة (18) من العهد على حق الإنسان في حرية التعليم بمفرده أو مع جماعة.

ونصت المادة 94 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب أغسطس 1946 على:

تمنح للمعتقلين جميع التسهيلات الممكنة لمواصلة دراستهم أو عمل دراسات جديدة. ويكفل تعليم الأطفال والشباب، ويجوز لهم الانتظام بالمدارس، سواء داخل أماكن الاعتقال أو خارجها.

الملـــخص التنفيذي :

استمعت رابطة أمهات المختطفين منذ إنشائها في العام 2016 م وحتى نهاية العام 2023 م إلى شهادات (939) من الناجين الذين كانوا محتجزين لدى جماعة الحوثي، ووثقت شهاداتهم حول ظروف الاحتجاز التي كانوا يعانون منها ومن ضمنها حرمانهم من الحق في التعليم، وكان عدد الطلاب من الناجين الموثق معهم (271) طالبا .

وبحسب توثيق رابطة أمهات المختطفين فإن (115) طالبا لا يزالون رهن الاحتجاز لدى جماعة الحوثي ، وجميعهم محرومون من حقهم في التعليم.

منهجية التقـرير :

تناولنا في هذا التقرير التحليل القانوني للحق في التعليم للمحتجزين؛ لتوفير مستند قانوني يلزم جماعة الحوثي فيه بضمان هذا الحق للمحتجزين لديها.

اخترنا (10) حالات كعينة دلالية من ضمن (271) طالبا من الناجين الذين استمعت لهم رابطة أمهات المختطفين ووثقت شهاداتهم.

والتزمنا بمبدأ عدم الإضرار وأخذ الموافقات المستنيرة من هؤلاء الشهود في إظهار أسمائهم أو الاكتفاء برموز معبرة عنهم لضمان سلامتهم.

بيئة السجون في اليمن وأماكن الاحتجاز:

تنتهج معظم السجون في اليمن الحرمان من الحق في التعليم، ويعامل المحتجزون تعسفا بمزيد من التضييق وصلت لحد اعتبار وجود قلم في الزنزانة مبررا لعقاب جماعي بالضرب والتقييد بالأغلال لجميع من في الزنزانة، ولم يستطع المعتقلون في شتى أماكن الاحتجاز حيازة كتب أو مجلات سوى تلك المنشورات (الملازم) التي توزع عليهم في السجون وتتبنى الدعوة إلى أيدلوجية جماعة الحوثي وهو ما كان يزهد فيه غالبية المعتقلين ويرفضونه.

وقد استمع فريق الرابطة للعشرات من الناجين من فئة الطلاب وجميعهم حرموا من حقهم من التعليم وقد اخترنا بعض العينات الدلالية في هذا التقرير:

الـوقـائع

بلدل مشهور أحد الناجين محافظة الحديدة

بعد أن أكملت دراستي الثانوية التحقت بالدراسة الجامعية في كلية الشفاء للعلوم الطبية قسم الصيدلة في محافظتي محافظة الحديدة، وفي ذات يوم من أيام الدراسة وبعد أن درست عاما ونصف وأصبحت في الترم الثاني من السنة الثانية، وبينما كنت أتجهز للخروج إلى الكلية كالمعتاد وبالتحديد في صباح يوم الأول من شهر مايو 2016 م فوجئت بأحدهم يدق باب البيت الذي أسكنه فخرجت وإذا بي أرى ثلاثة أشخاص مسلحين قال لي أحدهم: أخرج معنا فرفضت ؛ لأني رأيت منظرهم لا يبشر بخير ، ولكن أحدهم أشهر عليّ سلاحه، وهدد بإطلاق النار مما اضطرني للذهاب معهم، وقد كان قال لي أحدهم بأن احتجازي لن يدوم أكثر من نصف ساعة فقط وسيتركونني ولكن ذلك لم يحدث، فقد تم تقييدي ونقلي إلى سجن القلعة ومن بعدها من سجن إلى آخر إلى أن تم الإفراج عني في صفقة التبادل الأممية في منتصف شهر أكتوبر 2020 م، وقد كان خروجي بموجب الاتفاق بين الطرفين إلى مدينة سيئون ومن ثم انتقلت إلى مأرب ، وهناك في مارب أردت متابعة دراستي والتي قد مضى على انقطاعي عنها ما يقرب الخمس سنوات وكما هو متعارف عليه فإنه يحق للمنقطع عن الدراسة مواصلتها من المكان الذي توقف فيه ولهذا واغتناما للوقت طلبت من أقاربي سحب ملفي من كلية الشفاء في الحديدة واستكمال بعض الإجراءات التي تثبت أنني درست هذه السنوات من قبل الجهات المختصة في صنعاء لمواصلة الدراسة هنا في مأرب كما طلب مني، ولكنني تفا جأت حين قيل لي بأنه تم أخذ ملفي من قبل مكتب التعليم العالي في صنعاء، ورفضوا القيام بأي إجراء كما رفضوا إعادته إلى قريبي وطلبوا منه حضوري شخصيا زاعمين بأنني مطلوب أمنيا ، وهددوا قريبي بالسجن إذا حاول العودة لأخذ الملف،

وبهذا خسرت عاما ونصف من دراستي إضافة إلى الخمسة أعوام التي اعتقلوني فيها ظلما كما أنني فقدت إلى جانب إفادة الكلية الشهادة الثانوية الأصل والتي لم أستطع استبدالها حتى اليوم بالرغم من حاجتي الماسة لها، ومع ذلك لم استسلم، فقد بدأت دراستي من جديد هنا في مأرب وقد أكملت في هذا العام دبلوم صيدلة والذي لا أرى بأنه تم في ثلاثة أعوام فقط بل مضى من عمري منذ أول يوم دخلت فيه الجامعة في الحديدة وحتى آخر يوم أكملت فيه دراستي هنا في مأرب أكثر من تسع سنوات .

(م.ع) _ أحد الناجين _صنعاء

كنت في السنة الثانية لتخصص الإذاعة والتلفزيون في مجال الإعلام ، وكنت الأول على الدفعة، طالبتهم مرارا وتكرارا بالسماح لي بإدخال الكتب والمنهج التعليمي لإكمال تعليمي الجامعي دونما فائدة .

حتى القَلم كانت حيازته جريمة، فقد وضع الحوثيون القيود في قدمي لأسبوعين حين عثروا على واحد أثناء حملات التفتيش المتكررة، أمضيت في المعتقل أكثر من أربع سنوات وحكم عليّ بالإعدام في حكم جماعي شمل ثلاثين معتقلا، وتم الإفراج عني في صفقة تبادل في أكتوبر 2020 برعاية أممية، واقتضى ذلك التهجير القسري لنا إلى محافظة مأرب وحرماننا بصورة نهائية من العودة إلى مدينة صنعاء وبالتالي حرماني من إكمال تعليمي الجامعي .

(ع.ح)_أحد الناجين _محافظة تعز

عزمت على الالتحاق بالجامعة في العام 2017 م، إلا أن اختطافي من قبل جماعة الحوثي حال بيني وبين الدراسة وظللت معتقلا حتى 2020 م وعندما خرجت وجدت أبي الذي كان يعمل معلما قد توقف راتبه، وكان عليّ تحمل مسؤولية إعالة أسرتي فلم أستطع الجمع بين الدراسة والعمل؛ فاخترت أن أكون عاملا لأصرف على نفسي وإخوتي.

عبده حسن عصيبة_أحد الناجين _ محافظة الحديدة

اعتقالي بتاريخ 2 أغسطس 2015 م كنت حينها لا أزال أدرس في المرحلة الثانوية وبالتحديد الصف الثالث الثانوي، لم يكن يفصلني عن موعد الامتحانات النهائية وقتها سوى أسبوعين فقط.

تم إخفائي قسرا لمدة سبعة أشهر تمت خلالها الامتحانات وأنا خلف القضبان، زملائي الذين كنت معهم في نفس الصف اختبروا ونجحوا ثم انتقلوا إلى الدراسات الجامعية وتخرجوا منها في عدة تخصصات وكل هذه الفترة وأنا أقبع خلف القضبان محروما من كل هذا.

قضيت في سجني ست سنوات دراسية حاولت فيها جاهدا مع الحوثيين ليسمحوا لي بإجراء اختبارات الثانوية العامة في سجني كحق مشروع يكفله القانون، إلا أن كل تلك المحاولات كانت تقابل بالرفض التام القاطع .

خرجت من سجني بعد كل الفترة لأنظر إلى زملائي الذين درست معهم في كل مراحل دراستي من الأساسي إلى الإعدادي إلى الثانوي وكانت تلك آخر المراحل معهم، وقد تخرجوا من تخصصات عديدة، منهم الطبيب ومنهم المعلم، ومنهم الضابط، إلا أنني لم استسلم وتقدمت لامتحان الثانوية ونجحت فيه ثم التحقت بكلية العلوم الإدارية والمالية وسأحتفل قريبا بتخرجي ونيل شهادة البكالوريوس.

(م.ع)_أحد الناجين_محافظة ريمة

تم اختطافي من المدرسة التي أعمل معلما بها في 22 نوفمبر 2015 وكنت إلى جانب عملي في المدرسة أنتظم في مرحلة الدراسات العليا وعلى وشك التقدم لاختبار الفصل الثاني من ماجستير إدارة الأعمال، نقلت إلى أماكن احتجاز سرية وحرمت من التواصل مع أسرتي شهورا طويلة، ولكنني طالبت الحوثيين بالسماح لي بحضور الاختبار فرفضوا وتكررت مطالبتي لهم عند نقلي إلى معتقل الأمن والمخابرات فرفضوا أيضا، وعندما مثلت للمحاكمة طلبت من هيئة المحكمة السماح لي بإدخال الكتب والمقررات لكي أكمل دراستي فقوبل هذا الطلب بالرفض أيضا من القائمين على السجن، تجاوزت مدة اعتقالي السبع سنوات وتم إطلاق سراحي في صفقة تبادل أممية في 2023 م ، وعندما التقيت بزملاء الدراسة كان بعضهم قد أنهى مرحلة الدكتوراة وحصل على وظيفة جيدة في حين كان علي أن أنتقل من طبيب إلى آخر لعلاج ما تسبب به التعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز التي مررت عليها طوال فترة اعتقالي.

(م.ح)_أحد الناجين_محافظة الحديدة

في تاريخ 3 نوفمبر 2015 م يوم الثلاثاء عصرا اعتقلت من قبل ميليشيات الحوثي وأنا في سن 25 سنة وكنت أدرس في المعهد الوطني للعلوم الادارية محافظة الحديدة في سنة ثانية دبلوم حاسوب سنتين وتبقى لي اختبار واحد فقط، وحرمت الشهادة بسبب الاعتقال وطالبت الجهات التي اعتقلتني بالسماح لي بمواصلة دراستي إلا انهم رفضوا أكثر من مرة ، وعوقبت مرة بالزنزانة الانفرادية متر في نص متر لا ضوء ولا زيارة وعدم السماح لي بدخول الأكل والملابس وغيرها وظللت في هذه الزنزانة لمدة شهر لمجرد مخالفة يسيرة، وظللت عندهم في السجن لمدة 5 سنوات ونصف إلى أن خرجت في تاريخ 15 أكتوبر 2020 م في الصفقة الاممية وظللت بعد خروجي ما يقارب سنة لم استطع اكمال الدراسة نظرا لعدم قدرتي دفع تكاليف رسوم التسجيل وبعدها ضغطت على نفسي بضرورة المواصلة في الدراسة واستطعت التسجيل في جامعة سيئون بحضرموت تخصص أمن المعلومات، وما زلت طالبا فيها.

(م. ج)_أحد الناجين_محافظة الحديدة

تم اعتقالي قبل أن أستلم شهادة الثانوية العامة ولم أرها إلا بعد أربع سنوات، وعندما خرجت فوجئت بالوضع فالأهل نازحين والحرب قد أكلت الأخضر واليابس فلم أعد أفكر في الدراسة الجامعية، بل أفكر بأي عمل يساعدني على البقاء على قيد الحياة .

(أ. ش)_أحد الناجين_محافظة حجة

تم اعتقالي وتعذيبي من قبل الحوثيين سنتين ونصف وتم حرماني من دراسة الجامعة، وبعد الخروج من السجن لم أستطع مواصلة الدراسة في الجامعة بسبب الاوضاع المتردية والوضع المعيشي الصعب الذي نعيشه.

(أ. ح)_أحد الناجين_محافظة الحديدة

أخذوني من متجري وأنا في الصف الثاني ثانوي، بتاريخ 4 إبريل 2018 م، وظللت في السجن أربع سنوات حتى تم الإفراج عني في أول إبريل 2022 م، حرموني من إكمال تعليمي الثانوي والجامعي، ولولاهم لكنت اليوم خلصت الجامعة، وكنت في السجن أقول لهم أنتم حرمتموني من إكمال تعليمي فكان جوابهم: نحن عندنا القلم أخطر من السيف.

عمر عبد الرحمن _أحد الناجين _صنعاء

تم اختطافي في عام 2017 م واستمر هذا الاختطاف قرابة الخمس سنوات تسببت لي بالأذى النفسي والحرمان من التعليم حيث أنني كنت أدرس مستوى أول في كلية التجارة بجامعة صنعاء، وتم منعي من إدخال الكتب ومواصلة التعليم الجامعي من داخل السجن وبعد خروجي من السجن في نهاية عام 2021 م تقدمت للدراسة الجامعية ، ولكن آثار السجن لازالت موجودة لأنه كان السبب في تأخري عن الدراسة مع زملائي فمن كنت أدرس معهم قبل الاختطاف أصبحوا الآن خريجين ومنهم من أكمل الماجستير بالإضافة إلى المعاناة في توفير المصاريف الدراسية لأنني مضطر لأن ادرس وأعمل لتوفير المصاريف الشخصية ومصاريف البيت وإضافة إلى ذلك رفض الجهات الحوثية الموافقة على سحبي لملفي من جامعة صنعاء هذه بعض معاناتي كمختطف سابق في سجون الحوثيين ومعاناة مختطف من عشرات المختطفين الذين حالت جماعة الحوثي بينهم وبين إكمال تعليمهم.

معاناة الآباء والأمهات :

(س. ق) أخبرني ابني أنه ذاهب لإحضار بعض الملازم الدراسية، ولكنه تأخر كثيرا فشعرنا بالقلق عليه وبدأنا بسؤال أصدقائه عنه ولم نجد جوابا حتى وصلنا منه اتصال قال لنا فيه إنه معتقل لدى الحوثيين وموجود في الأمن السياسي، ولم يسمح لنا بزيارته إلا بعد مضي عدة أشهر، كان ابني طالبا في كلية الإعلام في السنة الثانية وكنت أتخيله أحيانا وقد صار إعلاميا مرموقا يقدم التقارير الإخبارية في التلفزيون، ولكن تلك الأحلام تبخرت بعد مضي أكثر من ثمان سنوات وهو رهن الاعتقال، كم كان ثقيلا عليّ يوم احتفال زملائه بتخرجهم من الكلية في حين يقبع ولدي في سجن لا قلم فيه ولا كتاب.

(أ. ك) كان طموح ابني وحلمه الأول أن يدرس في كلية الهندسة ولكم فرحنا بحصوله على معدل جيد في الثانوية العامة يؤهله لدخول كلية الهندسة والتي التحق فيها بالفعل في قسم الهندسة المدنية ولكنه لم يكمل حتى عامه الأول في الجامعة، فقد اختطفه الحوثيون وهو لا يزال طالبا في السنة الأولى وقد مضى عليه حتى الآن أكثر من سبع سنوات وهو بين جدران السجون.

التوصيات

إلى جماعة الحوثي:

استناداً إلى النصوص القانونية التي تثبت بأن لكل شخص حق في التعليم نوصي بالآتي:

1 - ضمان إمكانية الوصول إلى التعليم لجميع المعتقلين داخل مراكز الاحتجاز، ويشمل ذلك التعليم الأساسي والمهني والتعليم الجامعي والدراسات العليا إن أمكن.

2 - توفير الموارد التعليمية اللازمة للمعتقلين مثل الكتب والمواد التعليمية.

3 - تفعيل برامج التدريب المهني والمهارات الحياتية في مراكز الاحتجاز.

إلى الحكومة المعترف بها دوليا:

1 - تيسير حصول الناجين على الوثائق الدراسية وعمل معالجات لمن فقد وثائقه أو منع من الوصول إليها من قبل جهة الاحتجاز.

2 - تنفيذ برامج التأهيل المهني للناجين من الاحتجاز تشمل اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل، وتحسين فرصهم في الحصول على أعمال أو وظائف تحقق لهم الاستقلال المالي.

إلى هيئات الأمم المتحدة:

1 - الضغط على جماعة الحوثي من أجل تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في مراكز الاحتجاز التابعة لها.

2 استهداف المحتجزين والناجين في البرامج التعليمية والتدريبية التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة.

رابطة أمهات المختطفين

https://ama-ye.org info@ama-ye.org @abducteesmothers